الشاب عبد الخالق يغمور »(٩٨). كذلك استغلت السلطة قانون الانتخاب الذي يتيح لافراد الجيش الادلاء بأصواتهم في انجاح العناصر المتعاونة معها فقد كان في « الضفة الغربية » في اثناء الانتخابات لواء من الجيش الاردني ادلى أفراده بأصواتهم(٩٩). وقد اعترف جلوب بأنه كان يعرض على الجنود قائمة بأسماء المرشحين فيها اشارات مقابل اسماء مرشحي الحكومة كما أشار اشارات واضحة الى الاساليب التي اتبعت في تزييف الانتخابات(١٠٠). لذلك فلم يكن بمستغرب ان عدد الذين أدلوا بأصواتهم في بعض الدوائر الانتخابية كان أكثر من ١٠٠ بالمئة(١٠١).

بجانب وسائل الضغط والتزوير فان السيطرة على نتائج الانتخابات كانت تتم ايضا من خلال توزيع المقاعد بين الضفتين . فالتساوي بالمقاعد (٢٠ لكل ضفة) كان غبنا للضفة الغربية فعدد الناخبين في الضفة الشرقية كان ١٢٩ الفا بينما كان عددهم في « الضفة الغربية » ١٧٥ الفا(١٠٢). وبينما خصص للمنطقة الجنوبية من الاردن (بلغ سكانها في العام ١٩٥٤، ٩٠ الفا) خمسة مقاعد في البرلمان أعطيت القدس (١٥٠ الفا) ورام الله (١٢٠ الفا) ثلاثة مقاعد لكل منهما ومنطقة نابلس (١٧٥ الفا) أربعة مقاعد. كذلك أعطيت المناطق « الاكثر ضمانا » عددا من المقاعد يفوق تلك المخصصة للمناطق المشكوك في ولائها . فقد اعطيت الخليل (١٣٥ الفا) التي اعتبرت مضمونة اربعة مقاعد بينما القدس (١٥٠ الفا) ثلاثة مقاعد فقط(١٠٣). وبهذه الوسيلة ضمنت الحكومة ان ترسل الى مجلس النواب عناصر يمكن الاعتماد عليها في تمرير مشاريعها ، وأجرت الانتخابات في ١٩٥٠/٤/١١* وهي واثقة من انها قادرة على السيطرة على المجلس . وقد قدرت بعض المصادر عدد النواب الموالين للحكومة من الضفة الغربية بأربعة عشر نائبا من عشرين(١٠٤).

وفي اليوم التالي للانتخابات صدر مرسوم ملكي بتعيين وزارة جديدة برئاسة سعيد المفتي تم فيها تعيين خمسة وزراء فلسطينيين هم : روحي عبد الهادي للعدلية ، راغب النشاشيبي للزراعة ، احمد طوقان للاشغال العامة والانشاء والتعمير ، انسطاس حنانيا للبرق والبريد ، وسعيد علاء الدين للتجارة والجمارك(١٠٥).

وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ بدأت الجلسة الاولى لمجلس الامة (بهيئتيه النواب والاعيان) ، وكان واضحا منذ بدء الجلسة ان الحكومة تريد قرارا سريعا بالضم (او التوحيد كما اصطلح) ، بينما كان رأي عدد من النواب الفلسطينيين التريث في ذلك الى ما بعد تعديل الدستور وقد حدثت مشادة بين هؤلاء وابو الهدى (الذي انتخب رئيسا للمجلس) انسحب على اثرها عدد من النواب الفلسطينيين (منهم خلوصي الخيري ، انور نسيبه، عبد الله الريماوي ، عبد الله نعواس ، رشاد مسوده ، رشاد الخطيب ، سعيد العزة ، كامل عريقات ، موسى ناصر) كما انسحب تضامنا معهم عدد من نواب الضفة الشرقية** (شفيق الرشيدات ، عبد الحليم النمر ، الدكتور محمود حجازي ، عاكف

* النواب الذين فازوا هم : عبدالله نعواس ، كامل عريقات ، أنور نسيبه (عن قضاء القدس) ، توفيق قطان ، عبد الفتاح درويش (بيت لحم) ، عبدالله بشير عمرو ، رشاد الخطيب ، رشاد مسوده، رشيد عبد الفتاح العزة (الخليل) ، قدري حافظ طوقان ، حكمت المصري ، دكتور مصطفى بشناق ، عبد المجيد أبو حجله (نابلس) ، عبد الرحيم جرار ، تحسين عبد الهادي (جنين) ، دكتور كمال حنون ، حافظ الحمد لله (طولكرم) ، موسى ناصر ، خلوصي الخيري ، عبدالله الريماوي (رام الله).

** محاضر جلسات مجلس النواب (ملحق الجريدة الرسمية الاردنية) تجاهلت هذا الامر الحيوي واكتفت بالتركيز على القرار الذي اتخذه المجلس في نهاية جلسته . وقد كشفت « الجيل الجديد » (١٩٥٠/٥/١) حقيقة ما جرى داخل المجلس .